مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** نحو صياغة عقد اجتماعي جديد: النظام السياسي في العراق: جدلية الاستمرار والديمومة
**اسم الكاتب:** م.د. عبير محمد عبد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/9971
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# نحو صياغة عقد اجتماعي جديد : النظام السياسي في العراق : جدلية الاستمرار والديمومة

**م.د عبير محمد عبد**
**جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية**
**Abeer Mohammad Abd**
**University of Baghdad / College of Political Sciences**
**Abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq**

**تاريخ الاستلام: 2023/10/4 تاريخ القبول: 2023/12/7 تاريخ النشر: 30 /7 / 2024**

**الملخص**

يمثل العقد الاجتماعي مجموعة من القوانين والمحددات اتفق عليها مجموعة من الافراد من اجل تنظيم المجتمع نحو الافضل ، وهذا الاتفاق يضمن لهم العيش بسلام وفق القوانين المتفق عليها سلفاً، وعلى اساس ذلك فهو يمثل مفتاح حل العلاقات المتأزمة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما دفع المجتمع العراقي التوجه نحو صياغة عقد اجتماعي جديد من خلال الحركات الاحتجاجية الشعبية عام 2019، لتجاوز العقد الاجتماعي القديم الذي هز الثقة بين الدولة والمجتمع نتيجة مخرجاته السلبية وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبرزت العديد من الاشكاليات التي عرقلت من عملية بناء العقد الاجتماعي في العراق، منها ما كانت سياسية تمثلت بغزو العراق بعد عام 2003، واخرى دستورية تمثلت بالظروف السياسية والامنية الصعبة التي رافقت كتابة الدستور العراقي الدائم لعام 2005، واخرى اجتماعية تركت ندباً واثارا كبيرة نتيجة افرازات الاحداث وما تركته من قيم اجتماعية وثقافية سلبية في وجدان المجتمع من كراهية وبغض الاخر وسيادة منطق الصدام والصراع، فضلا عن الاشكاليات الاقتصادية التي ادت الى التشوهات الهيكلية

والتراجع في القطاعات الاقتصادية ومن ثم لا يمكن تحقيق عقد اجتماعي جديد الا من خلال تجاوز هذه الاشكاليات عن طريق ايجاد مجموعة من الاليات السياسية المتمثلة بوجود حكومة وطنية تعبر عن الصالح العام بشكل حقيقي ومنبثقة عن ارادة جماهيرية واعية وحقيقية، واليات دستورية تتمثل بصياغة دستور يعبر عن طموحات الشعب ومصالحه، فضلا عن الاجتماعية المتمثلة بعملية التنشئة الاجتماعية – السياسية التي تساهم في بناء عقد اجتماعي متوازن بين النظام والمجتمع، الى جانب توافر الاليات الاقتصادية كونها تقلل من مظاهر الانحراف والجنوح والفقر والعنف التي تؤثر سلباً على بناء العقد الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية (العقد الاجتماعي ، الأحتجاجات الشعبية ، الحكومة الوطنية ، المجتمع ، النظام السياسي)

Towards formulating a new social contract: The political system in Iraq: the dialectic of continuity and permanence

**Abstract**

The social contract represents a set of laws and determinants agreed upon by a group of individuals in order to organize society for the better. This agreement guarantees them to live in peace according to the pre-agreed laws, and on the basis of that, it represents the key to resolving the crisis relations between the state and society, and this is what prompted Iraqi society to move towards the formulation of a new social contract through popular protest movements in 2019. To overcome the old social contract that shook the trust between the state and society as a result of its negative outputs at various political, economic and social levels, and many problems emerged that hindered the process of building the social contract in Iraq, including what was political represented by the invasion of Iraq after 2003. And another constitutional represented by the difficult political and security conditions that accompanied the writing of the permanent Iraqi constitution of 2005, and another social left scar and great effects

as a result of the secretions of events and the negative social and cultural values left in the conscience of society of hatred and hatred of the other and the rule of the logic of clash and conflict. In addition to the economic problems that led to structural distortions and decline in the economic sectors, and therefore it is not possible to achieve a new social contract except by overcoming these problems by finding a set of political mechanisms represented by the existence of a national government that expresses the public interest in a real way and emanates from the will of the mass, conscious and real. Constitutional mechanisms are represented in the drafting of a constitution that expresses the aspirations of the people and reconciliation, as well as the social process of socio-political upbringing that contributes to building a balanced social contract between the system and society, in addition to the availability of economic mechanisms as they reduce the manifestations of delinquency, delinquency, poverty and violence that negatively affect the construction of the social contract.
Key words (Social contract, popular protests, national government, the society, political system)

**المقدمة**

في الاول من تشرين الاول عام 2019 اندلعت الحركات الاحتجاجية الشعبية في العراق وأستأنفت في نفس العام لتكون الاكثر عمقاً وشمولاً من بين الحركات الاحتجاجية التي شهدها العراق مسبقاً، إذ امتلأ الشارع العام في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية بمئات الالف من المحتجين الداعين الى اعادة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع، والذي صُمم مسبقاً بطريقة هزت الثقة بينهما، نتيجة مخرجاته السياسية التي لم تحقق مشاركة الجميع وضمان التمثيل المتكافئ في جميع انحاء البلاد، حتى بات النظام السياسي يشكل اداة لخدمة المصالح الشخصية على حساب الصالح العام ومخرجاته الاجتماعية التي عززت من الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وافرغت العدالة الاجتماعية من محتواها الحقيقي،

وفقدان الخدمات الاجتماعية الاساسية الى جانب مخرجاته الاقتصادية التي ساهمت في تعدد اشكال الفساد المالي والاداري، وعدم التوزيع العادل للثروات وتفاقم معدلات الحرمان وازياد نسبة الفقر نتيجة تعثر الاقتصاد العراقي جراء عدم الاستقرار السياسي والامني الذي واجه البلاد، ناهيك عن مخرجاته الامنية وحالات العنف التي شهدها العراق لاسيما ببروز تنظيم (داعش الارهابي) من 2013–2017 الذي سبب دماراً كبيراً في الاموال والارواح ونزوح عدد كبير من العوائل العراقية الذي شكل تحد كبير للدولة العراقية في استعادة هذه الاراضي وتوفير المستلزمات الاساسية لمواطنيها مما أدى الى زيادة الانقسام بين الدولة والمجتمع.

قوبل المحتجون بالعنف من قبل قوات الأمن والجماعات المسلحة راح ضحيتها العديد من المحتجين ما بين القتل والاعتقال ، لكن هذا لم يثنهم من الدعوة والنضال لأعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع والالتزامات المترتبة على كل واحد منهما تجاه الاخر، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد يشعر من خلاله المواطنين بأن النظام السياسي يشمل الجميع وله القدرة على معالجة المشاكل المطروحة بطرق صحيحة دون الحاجة الى العنف والاحتجاجات، ولم يجدوا سبيلاً لذلك الا من خلال الدعوة الى اجراء الانتخابات التي تحققت في تشرين الاول عام 2021 لتكون الاولى منذ الاحتجاجات التشرينية التي عملت بموجب قانون الانتخابات الجديد الذي طالب به المحتجون .

**اهمية البحث** :– تنبع اهمية البحث ما للعقد الاجتماعي من اثار ايجابية تساهم في استقرار النظام السياسي واستمراره من خلال ما يقدمه للمجتمع من ضمانات قانونية وواقعية تعمل على استقراره من جهه ودعمه لنظام السياسي من جهه اخرى .

**هدف البحث** :– تهدف الدراسة الى توفير فرصة لاعادة تشكيل حكومة لرسم سياسات جديدة توفق بين رغبات الشعب والنظام السياسي لاعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع .

**اشكالية البحث:**- تنطلق اشكالية البحث من سؤال جوهري يتمثل بـ ( ما هي الاليات التي تساهم في صياغة عقد اجتماعي جديد يعمل على اعادة الثقة بين الدولة والمجتمع).

**فرضية البحث:**- تشكل الاليات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية الضامن الحقيقي لأعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع .

**منهجية البحث:**- من اجل التوصل لبرهنة فرضية البحث تم الاخذ بمنهج التحليل النظمي والمنهج القانوني في دراسة البحث.

**هيكلية البحث:**- انتظمت الدراسة في مقدمة ومدخل نظري ومبحثين وخاتمة ، تضمن المبحث الأول الذي يحمل عنوان (اشكاليات العقد الاجتماعي في العراق) مطلبين ، خصص المطلب الأول لدراسة الاشكاليات السياسية والدستورية ، أما المطلب الثاني فقد تحدث عن الاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية ، والمبحث الثاني جاء بعنوان (اليات العقد الاجتماعي في العراق) نظم في مطلبين ، تناول الأول منها الآليات الدستورية والسياسية بينما تناول المطلب الثاني الآليات الاجتماعية والاقتصادية ، وأخيراً جاءت الخاتمة مدونين فيها بعض التوصيات.

## مدخل

## تأصيل نظري لمفهوم العقد الاجتماعي

وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات الكثير من المفكرين الرومانيين والسوفسطائيين وكثير من فلاسفة القرن الثالث عشر امثال (هاتمن ولاتي) (وتوكس بوكتان)، والذي تتجلى فكرته بأن الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على الحروب والنزاعات مما دعا الناس الى التفكير في انشاء تنظيمات اجتماعية تضم علاقات اجتماعية من اجل الدفاع عن انفسهم من الاخطار الخارجية ، ويتم ذلك من خلال تنازل كل فرد عن قسم من انانيته الفردية لكي يلتزم امام الاخرين ببعض الواجبات من اجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء، ولكي يستمر هذا التنظيم يجب ان يخضعوا الى قادة اكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية،

وابرز من ذهب الى فكرة العقد الاجتماعي هم المفكرين ( توماس هوبز 1588 – 1679، جون لوك 1632 – 1704، جان جاك روسو 1712– 1778 ) وقد اعتمد هؤلاء المفكرين على مقدمات تكاد تكون واحدة ولكنهم اختلفوا في تفصيلاتها لتحقيق غاية كل واحد منهم، اذ اتفقوا على ان هناك عقد يبرم ولكن اختلفوا في اطراف العقد وفي موضوعه، علماً ان هؤلاء المفكرين تأثروا بفلسفة وقواعد المذهب الطبيعي الذي ظهر في اوربا اواسط القرن السابع عشر والذي كانت قواعده تكفل لهم سيادة الذهنية التي ارداوا ان تتشبع بها افكار الجماعات، علماً ان فكرة القانون الطبيعي لم تكن فكرة حديثة وانما ترجع اصولها الى العهد اليوناني[1]. وذهب هوبز في كتابه (الوحش) الى ان حالة الطبيعة الاولى هي حالة من البؤس الكامل وحرب الكل ضد الكل ، اذ يسعى كل انسان لتحقيق مصالحه الذاتية دون الاكتراث بمصالح الاخرين ، لذا فان إبرام عقداً اجتماعياً بين الافراد المحكومين دون ان يكون الحاكم طرفاً في العقد هو الطريق الافضل للخلاص من حالة الطبيعة وتحول قوى وسلطات المتعاقدين الى حاكم مستبد مطلق، دون ان يكون للمتعاقدين اي حقوق تذكر نتيجة انتقالها الى الحاكم الذي تم اختياره والذي لا يخضع للقوانين، ولا يحق للمحكومين محاسبته حتى لو أساء التصرف[2]. اما جون لوك في كتابه (الحكومة المدنية) يخالف هوبز فهو يذهب الى ان حالة الطبيعة لم تكن حالة حرب بل كانت حالة طبيعية يعيش فيها الانسان حراً ويتصرف على اساس عقلي الا ان الحالة لم تخلوا من المتاعب بسبب فساد بعض الافراد والذي كان يعوزهم ثلاثة اشياء (قانون مستقر، قاض عادل، وقوة لتنفيذ القانون)، وناصر جون لوك الملكية المقيدة لا الملكية المطلقة ويتفق مع هوبز بوجود العقد الاجتماعي الذي انتقل بمقتضاه الافراد من حالة الفطرة الى حياة الجماعة اذ يرى لوك [3]. بأن الحياة كانت تسير وفق اصول القانون الطبيعي ونواميسه تلك التي يتمتع الافراد في ظلها بمبادئ الحرية والمساواة وعدم إعتداء احدهم على الاخر، وان الناس رغبوا بالانتقال الى حياة افضل فأقاموا العقد لضمان تنظيم الحريات التي كانوا يتمتعون فيها بحياة الفطره، ولضمان عدم

الاعتداءات المحتمل وقوعها ، ويؤكد جون لوك بأن الناس لم يتنازلوا للحاكم بمقتضى هذا العقد الا عن جزء من حقوقهم وبالقدر اللازم لاقامة السلطة والمحافظة على حقوقهم الاخرى المتبقة لهم، فالحاكم يكون طرفاً في العقد، اذ يقع على الافراد واجب الطاعة للحاكم ويقع على الحاكم واجب الحماية والمحافظة على حقوق الافراد التي لم يتنازل عنها واقامة العدل بينهم ، فأذا اخل الحاكم بالالتزام انفسخ العقد بينهم ، وبذلك اجاز جون لوك مقاومة الحاكم اذا ما تجاوز سلطته حسبما يقتضي مضمون العقد [4]. اما الفيلسوف جان جاك روسو فهو احد المتأثرين بنظرية العقد الاجتماعي لجان لوك الا انه اعطى بعداً جديداً لهذه النظرية في كتابه (العقد الاجتماعي) موضحاً فيه ان الانسان خلق حراً ومساوياً لغيره من الحقوق ولضمان الحرية والمساواة انظم الافراد واقاموا الحكومات لتعمل بأرادتهم مستمدة السلطة منهم بموجب عقد بين الطرفين فأذا اساءت هذه الحكومات استخدام السلطة واخلت بتلك الحقوق وجب عزلها واقامة حكومات اخرى محلها، اذ ان شرعية الحكومة تستمد من الشعب وكل قانون لا بد ان يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين ، واختلف روسو مع هوبز لوك في مسألة العقد الاجتماعي وتحديد اطرافه وتعيين اهدافه، اذ انه يرى ان الافراد انما يبرمون العقد مع انفسهم على اساس ان لهم صفتين من حيث كونهم افراد طبيعيين كلا منهم في عزلة عن الاخر ومن حيث كونهم اعضاء متحدين في الجماعة السياسية المزمع قيامها، اي انه يحسب طرفي العقد هما الافراد الطبيعيون من ناحية ومجموع الافراد اعضاء الجماعة السياسية من ناحية ثانية اي ان روسو يتخيل الجماعة السياسية كما لو كانت تكونت بالفعل ويدخلها طرفاً في العقد والافراد الطبيعيون طرف اخر، ويرى ان على الافراد في العقد الاجتماعي ان يتنازلوا عن كامل حقوقهم لانهم سيستعيضون عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية التي تنازلوا عنها بحريات وحقوق مدنية تقررها لهم الجماعة المدنية بل ان وجود هذه الجماعة يفترض وجود هذه الحقوق والحريات المدنية، لانها ما قامت الا لحمايتها ، فالعقد الاجتماعي لدى روسو ما هو الا اداة ارادية تنازلت بها الافراد عن حرياتهم الطبيعية واذابوا

ارادتهم الفردية في ارادة عامة مشتركة وهذه الارادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، والسيادة التي تتكون بهذا التعاقد يكون لكل فرد نصيب فيها مساوي لنصيب الاخر، وهذا الجزء الذي يخصصه من السيادة لا يمكن انتزاعه منه وتتولى السلطة صاحبة السيادة حماية هذه الحقوق [5]. ومن خلال الاطار النظري لمبدأ العقد الاجتماعي تتضح اهميته في أقامة النظام السياسي والمجتمع من جهة والمحافظة على استمررهما وديمومتهما من جهة اخرى .

## المبحث الاول :- اشكاليات العقد الاجتماعي في العراق

### المطلب الاول :- الاشكاليات السياسية والدستورية

**أولا / الاشكاليات السياسية :-**

شكل عزو العراق بعد عام 2003 تحد كبير امام النظام السياسي القادم لبناء عقد اجتماعي جديد بعيداً عن ما كان مطروح من عقود اجتماعية سابقة قائمة على اساس القوة والعنف ، لا سيما ان هذه المرحلة شهدت تحولات جذرية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فأطلقت قوات الاحتلال وما تلاها من ادارات حكم عراقية شعارات الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والحرية والمساواة كأساس لبناء عقد اجتماعي يضمن التوازن والتناغم بين الدولة والمجتمع ، فتم الاخذ بالنظام الاتحادي الناتج من انتخابات تنافسية كانت تجري بانتظام لضمان الحصول على الشرعية ، منذ اول انتخابات عام ، اذ اخذت النخب السياسية بالديمقراطية التوافقية كألية لادارة الحكم لضمان مشاركة الجميع في العملية السياسية وضمان عدم عودة النظام الشمولي، الا انه تم الاخذ بها بطريقة غير صحيحة افرزت اثاراً سلبية على كافة المستويات السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية [6]. فعلي المستوى السياسي شكلت سبباً في انعدام الثقة بين القيادت والاحزاب ونظرة الشك الذي يمارسها كل طرف تجاه الاخر وانعدام التعاون، ومن ثم عرقلة عمل مؤسسات الدولة التي قامت على اساس الولاءات الفرعية وتوزيع

المناصب على اسس طائفية بدلا من تكافؤ الفرص، وعلى اثر ذلك استشرت عمليات الفساد نتيجة غياب معايير المراقبة والمحاسبة فضلاً عن اثارها الامنية المتمثلة ببروز ظاهرة العنف بين ابناء الشعب العراقي مثل القتل على الهوية والتهجير القسري، الى جانب التفكك الاجتماعي وفقدان روح المواطنة وفقدان ثقافة الوطن واعاقة قيام الدولة الوطنية، ناهيك عن تدهور الاقتصاد العراقي واثره السلبي في التوزيع العادل للثروات لكل ابناء الشعب العراقي وازدياد نسبة البطالة نتيجة ترك الافراد لاعمالهم خشية من الانتقام الطائفي الذي انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية[7]. كما ان التعددية الحزبية التي ظهرت في العراق لم تكن قائمة على اسس وبرامج ايدلوجية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها وحل مشكلات الشعب ، وانما قامت على اسس اثنية ودينية سياسية تتصارع على السلطة لتحقيق مصالحها الخاصة، اذ اخفقت في ايجاد برامج سياسية جديدة ولجأ الى البحث عن الاختلافات القومية والطائفية في المجتمع وراحت تتبناها كخطط عمل وبرامج لادارة الدولة العراقية ومن ثم رسخت الاختلاف والتمايز وعرقلة ترسيخ مفهوم المواطنة والوطن وتهديد العقد الاجتماعي، وحتى على مستوى المشاركة السياسية فعلى الرغم من ان العراق منح مساحة واسعة من المشاركة السياسية الا ان القاسم المشترك بينها في الانتخابات هو مشاركتها على اسس اثنية وطائفية وليس اسس وطنية ،وهذا انعكس على تحالفات القوى السياسية ومن ثم انعكس سلبا على عملية صنع القرار السياسي وعدم تحقيق المصلحة العامة وهذا ما دفع بأتجاه عرقلة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، ولا ننسى ما شاب الانتخابات من تشكيك في عدم نزاهتها نتيجة المشاركة فيها على اسس طائفية وليس وطنية، وهذه الاشكاليات ساهمت بشكل مباشر في فقدان الثقة بين المجتمع والدولة الذي بدوره حال دون صياغة عقد اجتماعي جديد يعمل على تحقيق التوازن بين الطرفين ويسعى الى التركيز على المصالح الوطنية دون الفرعية.

وبعد عام 2010 ادى المناخ السياسي الى شعور المكون السني والكردي بالتهميش وعدم التمكن من المشاركة الفاعلة في الحكم، وبدلا من توفير اساس للعلاقات بين الدولة والمجتمع ككل عزل العقد الاجتماعي في ذلك الوقت العديد من الجماعات، وهذا ما ادى الى زيادة الانقسام المجتمعي نتج عنه بروز العديد من الاحتجاجات في عامي 2012–2013 في بعض المحافظات السنية وما لحقها من علاقة متوترة بين الطرفين هزت اسس العقد الاجتماعي المأمول عقده[8]. وشكل صعود تنظيم (داعش الارهابي) عام 2014 انتكاسة كبيرة بين الدولة والمجتمع نتيجة بروز العنف والازمات الانسانية من فقر ونزوح وعدم قدرة الدولة على استيعاب المتغيرات المتلاحقة والسريعة مما افقدت ثقة المجتمع بالدولة، ووسط هذه الاجواء اندلعت موجه اخرى من الاحتجاجات عام 2015 في البصرة وامتدت الى مدن اخرى في جنوب العراق وكان سببها التوترات المتأصلة في العقد الاجتماعي لتقاسم السلطة[9] وعلى الرغم من تأكيد الحكومة في النهاية على ان الاحتجاجات هي الوسيلة لدفع خطر الفساد وتعزيز الخدمات العامة وقدرتها على استعادة الاراضي العراقية عام 2017 من سيطرة تنظيم (داعش الارهابي) ظل العراق يواصل مواجهة مشاكل عديدة على المستوى السياسي والامني والتي شكلت عائقاً امام بناء عقد اجتماعي جديد.

وفي عامي 2017 و2018 اندلعت احتجاجات شعبية اخرى في وسط وجنوب العراق في اقليم كردستان تمحورت حول الفساد والبطالة والدعوة الى الاصلاح الحكومي والاقتصادي، قوبلت هي الاخرى بمزيج من العنف والوعود استمرت لغاية احتجاجات تشرين الاول 2019 التي حظيت بدعم وطني، ولدت اضطرابات استمرت طوال عام 2020 وحتى عام 2021، اذ عبر المتضاهرون صراحة عن رفضهم للنظام الطائفي ودعوا الى صياغة عقد اجتماعي جديد والتخلي عن السياسات القائمة وتحقيق الصالح العام، وعلى اثرها تم تشكيل حكومة الكاظمي الذي وعد بتلبية المطالب للمتظاهرين ووعد بتقديم الافراد الذين اعتدوا عليهم للمحاكمة والالتزام بإجراء الانتخابات المبكرة التي انتهت في تشرين الاول 2021 واطلق برنامج

الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، الا انه لم يكتب له النجاح نتيجة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وقصر ولاية الكاظمي[10].

**ثانياً / الاشكاليات الدستورية :-**

يشكل الدستور وثيقة العقد الاجتماعي الذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويبين التزامات وواجبات وحقوق كل طرف ولا يمكن لاي حياة ديمقراطية ان تستمر دون هذه الوثيقة لهذا ينبغي التوافق عليها وتهيئة الشروط اللازمة لها[11].

رافق كتابة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 العديد من الاشكاليات السياسية والأمنية، اذ كان العراق يمر بأوضاع غير طبيعية فسيادته كانت مفقودة من الناحية الفعلية نتيجة تواجد القوات الاجنبية فضلاً عن التنافس الحزبي ذا الطبيعة الطائفية ورغبة الاحزاب بالحصول على المنافع الشخصية مما انعكس على مضمون النصوص الدستورية، فجاءت هذه النصوص حامله لتوجهات طائفية مذهبية بعيدة عن النهج الوطني، وهذا ما اثر سلباً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واثارة الازمات فيها مما عرقل من امكانية اقامة عقد اجتماعي جديد بين النظام السياسي والمجتمع[12]. وبرزت الاشكالية الاخرى في لجنة كتابة الدستور التي قامت على اساس التمثيل الطائفي، وعلى هذ الاساس انقسم واضعو الدستور على اسس دينية وطائفية، واتجه كل طرف لوضع بصماته على الدستور ليكون خليطاً من الافكار والمفاهيم المتعارضة دون وحدة الموضوع وهذا ما انعكس على لغة الكتابة فجاءت ضعيفة المبنى متناقضة في كثير من نصوصه[13]. كما شكلت قصر المدة الزمنية المحددة لكتابة الدستور احد اشكاليات ولادة دستور يضمن تحقيق عقد اجتماعي متوازن بين النظام السياسي والمجتمع، فضلاً عن اشكالية الاستفتاء على الدستور الذي جرى وفقاً لتأثير الهاجس الجمعي وليس على اساس الرأي والقناعة الشخصية ، كما انه لم يحضى بموافقة الجميع نتيجة رفض غالبية المحافظات السنية له مقابل موافقة الأغلبية الشيعية والكردية[14].

هناك العديد من المواد الدستورية التي ساهمت في عرقلة بناء عقداً اجتماعي يضمن استمرارية النظام السياسي واستقراره، وفسحت المجال لبروز العديد من الخلافات والتأويلات المضادة النابعة عن مصالح سياسية متباينة وانتماءات فكرية ثقافية مختلفة منها، ديباجة الدستور التي ركزت على المكونات الفرعية للمجتمع العراقي مما ادى الى بروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية فضلاً عن استذكار الماضي الاليم لهذه المكونات الذي من شأنه ان يزيد من روح الانتقام والاحتراب بينها ، فكان لهذه الديباجة الاثر الكبير في بروز الصراعات على المستوى الافقي والعامودي ساهمت وبشكل كبير في غياب العقد الاجتماعي ومن ثم تهديد استمراية النظام السياسي[15]. كما جاء الدستور غامضاً في تحديد طبيعة النظام السياسي المتبع في العراق اذ جعل منه نظاماً خليطاً بين النظام الرئاسي والبرلماني ويتضح ذلك من خلال المادة (1) التي بينت ان نظام الحكم في العراق هو نظام برلماني والمادة (47) التي اكدت ان العلاقة بين السلطات قائمة على اساس الفصل، وهذا ما تميزت به النظم الرئاسية الى جانب المادة (61) التي منحت صلاحيات لمجلس النواب تجاه رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بالمساءلة والاعفاء وسحب الثقة من الحكومة وحق مجلس النواب بحل نفسه وفق المادة (64/اولا) بالأغلبية المطلقة وهو امر غير مألوف بالانظمة البرلمانية ومن شأنه أن يضعف سلطة رئيس الوزراء[16]. ويؤدي الى ارباك عمل النظام السياسي وعدم قدرته على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات المساس المباشر بالمجتمع، وهذا ما يفضي الى انعدام الثقة بين المجتمع والنظام الذي يمثل الركن الاساس في بناء العقد الاجتماعي ومن ثم صعوبة استقرار النظام السياسي واستمراريته.

بينت المادة (2) من الدستور على ان الاسلام هو دين الدولة وهو مصدر اساس للتشريع ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام ولا مع مبادئ الديمقراطية اذ اوردت هذه المادة ارباكا حول طبيعة الدولة العراقية هل هي دولة مدنية ام انها دولة دينية، كما تبرز اشكالية اخرى تتمثل حول ما اذا صدرت تشريعات

تتوافق مع الاحكام الاسلامية الا انها قد لا تتوافق مع بقية الاديان لا سيما اذا علما ان العراق هو بلد متعدد الاديان، وهذا ما دفع الى انعدام التوافق والانقسام على المستوى العامودي والافقي كما كان للمواد المتعلقة بشكل الدولة الاثر البالغ في ارباك عمل النظام السياسي وتهديد العقد الاجتماعي نتيجة الفيدرالية المتبعة في العراق والتي تقترب من النظام الكونفيدالي اكثر من الفيدرالية ، ويتضح ذلك من خلال المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات الاقليم والمركز الاتحادي التي قامت على اساس تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر وترك ما عداها لحكومات الاقاليم مع الاشارة لوجود صلاحيات مشتركة ، وهذا ما اضعف من قوة المركز لحساب الاقليم فشكلت الفيدرالية عاملاً مهدداً لوحدة الدولة العراقية وهذا ما اثبته الواقع بمطالبة اقليم كردستان العراق بالانفصال ، فضلاً عن مطالبة المحافظات (البصرة ، صلاح الدين الانبار ) بالتحول الى اقاليم جديدة [17].

**المطلب الثاني :- الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية**

**اولا / الاشكاليات الاجتماعية :-**

تعرض العراق في مسيرته الاجتماعية لتحديات كبيرة تركت ندباً واثاراً كبيرة نتيجة افرازات الاحداث وما تركته من قيم اجتماعية وثقافية سلبية في وجدان المجتمع من كراهية وبغض الاخر وسيادة منطق الصدام والاحتراب، التي حالت دون التأسيس لعقد اجتماعي جديد[18]. اذ جرت عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بعيداً عن معايير السلوك الاجتماعي الصحيحة مما اثر في ايجاد قدر مشترك من العادات والمعايير والقييم التي بوجودها تزداد درجة التماسك والتضامن والتكامل ويتحقق التوازن بين المجتمع والنظام، عبر قيامها بإشاعة مفاهيم وقيم ومعايير انتقائية مرغوبة الى قطاع كبير من المواطنين وعلى نحو يحقق دعما للنظام الاجتماعي والسياسي ويقلل من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية[19].

ويعود سبب عدم تحقيق التنشة الاجتماعية – السياسية لغاياتها المنشودة في تأسيس وبناء عقد اجتماعي جديد الى ضعف القنوات والمؤسسات التي يقع على

عاتقها مسؤولية تحقيق التنشئة الاجتماعية والسياسية ومن اهمها الاسرة فهي النواة الاولى التي ينشأ فيها الفرد ويتلقى في كنفها مجمل اساليب التفكير والتعامل فأن بناء منظومة القيم الثقافية والاجتماعية وتعزيز روح التسامح والتعاون والانتماء والمواطنة والحس الوطني لدى ابناء المجتمع تكون من مسؤليتها[20]. فعلى الرغم من نص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على ان الاسرة اساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية وتمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع فضلاً عن كفالة الدولة للاسرة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة[21]. نجد ان واقع الحال يؤكد حرمان الاسر العراقية وعدم قدرتها على اداء دورها في عملية تنشئة واعداد اجيال تنبذ العنف والاقصاء ويترسخ فيها الولاء الوطني ، بسبب فقدان تماسكها الداخلي نتيجة تغيير المنظومة القيمة والاخلاقية التي طالت الاسر العراقية ، فضلا عن التراجع الاقتصادي وما عانته من فقر وحرمان دفع بها الى التركيز على الجانب الاقتصادي وكيفية العيش في ظل الظروف الصعبة دون الاكتراث بالجانب الاجتماعي والقيمي، وهذا ما زاد الفجوة بين الاسر العراقية والنظام ومن ثم هدد من قدرة النظام السياسي على المواصلة والاستمرار ، كما لا ننسى ضعف دور المؤسسات التعليمة في بناء الانسان عقلياً وسلوكياً على المستوى الاجتماعي والسياسي نتيجة ما شهده العراق من ازمات خلال المدة السابقة ، فعلى الرغم مما نص عليه الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على ان التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع ، وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتكفل الدولة مكافحة الامية وكذلك "التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحلة "[22]. الا ان هذا الدور لا زال ضعيفاً والعملية بأكملها تتسم بالعشوائية سواء اكان على مستوى البنى التحتية او الكوادر التدريسية او المناهج الدراسية ، وهذا ما أفرز جيلاً جاهلاً يفتقر لمقومات النهوض والتقدم، ويؤثر بشكل سلبي على العلاقة بين الدولة

والمجتمع ومن ثم صعوبة بناء عقد اجتماعي يضمن استمرار وتطور المجتمع والنظام السياسي.

وتعد وسائل الاعلام احد منافذ بناء العقد الاجتماعي الجديد من خلال دورها في تحقيق التنشئة الاجتماعية – السياسية لما لها من تأثير جوهري في اثارة وتوجيه الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحه فهي سلاح ذو حدين اما ايجابي او سلبي، فمن الناحية الايجابية يمكن ان تساهم في تثقيف افراد المجتمع وتوعيتهم بالشكل الذي يحفز في تنمية ثقافة الحوار ونبذ العنف والتطرف وحب الوطن، اما الجانب السلبي فيبرز خلال تغذية العقول بأفكار تدعو للتطرف والعنف والصراع[23]. ويبدو ان وسائل الاعلام العراقية اتجهت نحو الجانب السلبي فبعد عام 2003 اتسعت بشكل كبير واصبحت الساحة الاعلامية مفتوحة لكل من يريد ان يصدر صحيفة او مطوبعاً او ينشيء اذاعة، وبذلك اصبح العراق في ظل الانفلات الاعلامي يعاني من فوضى وعدم استقرار خطط وسياسات وسائل الاعلام[24]. اذ اتسمت وسائل الاعلام بتبعيتها للشخصيات او الجهات التي تمولها وركزت على المتغير السياسي والأمني دون غيرها والتي تمثل جوانب مهمه للمجتمع ، فضلاً عن تنافر بعض الفضائيات في الرؤيا وفي انتقاء الاحداث الى الحد الذي يربك الشارع العراقي من خلال تقديم صورة متناقضة تشوبها مسحة سياسية عرقية وطائفية ومن ثم تشيع من المتغيرات والتطورات التي يطلقها او تتأصل لدى الجهور[25]. من شأنها تضعف روح المواطنة ، فضلاً عن افتقار الخطاب الاعلامي للخطاب الوطني الجامع اذ اسهمت بعض القوى السياسية بشكل او بأخر في تعميق الانقسامات المجتمعية عبر الخطابات الموجهه للطائفية التي يمثلونه – حسب رؤيتهم ، واخطر ما ترتب على هذا الخطاب السياسي المتشنج هو نجاح بعض القيادات في نقل صراعاتهم الى قواعدهم الجماهيرية ليتحول الصراع السياسي الى صراع مجتمعي[26]. من شأنه ان

يهدد بناء العقد الاجتماعي بين المجتمع والنظام بعدهما كيان واحد، فالضامن الوحيد لاستمرار النظام السياسي هو وحدة واستقرار المجتمع.

**ثانياً/الاشكاليات الاقتصادية :-**

شكل الوضع الاقتصادي في العراق احد الاشكاليات التي عرقلة عملية بناء العقد الاجتماعي كونه يمثل احد فواعل حدوث التغيير الاجتماعي المتمثلة بتحسين الاوضاع الاجتماعية وتقليل مظاهر العنف والانحراف والفقر والتعصب التي تؤثر سلباً في تحقيق الأمن والاستقرار وذلك من خلال تحقيق الحاجات والرغباب لافراد المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل عادل بين افراد المجتمع، ومن ثم امكانية تهيئة المجتمع والنظام السياسي بعدهم الاطراف الرئيسة من ابرام العقد الاجتماعي[27]. فعلى الرغم من تأكيد الدستور العراقي على ان تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي على وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع موارده وتشجيع القطاع الخاص وتنميته "[28].الا انه لم تتحقق الاهداف المنشودة وما زال الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات هيكلية وتدهور كبير في مختلف القطاعات الاقتصادية واختلال هيكل التجارة وارتفاع معدلات البطالة والفقر اذ بلغت نسبة الفقر في العراق 25% لعام 2022 والبطالة 20,4% لعام 2016 حسب أخر احصائيات لوزارة التخطيط العراقية [29]. والتفاوت الكبير في توزيع الدخل وارتفاع المديونية الخارجية*[30]. والتي بمجملها ادت الى بروز ظواهر عدة ابرزها ضعف الولاء للدولة والتوجه نحو الولاءات الفرعية لتلبية احتياجاتهم ، فضلاً عن بروز ظاهرة العنف والتعصب تجاه الطرف الاخر نتيجة عدم تلبية احتياجات الافراد الاقتصادية والتي تعد اهم عوامل تطوير الفرد والمجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وامنياً[31] اذ ان تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع برمته سيؤهله للحصول على التعليم الجيد والصحة الجيدة والعيش الكريم ومن ثم ولادة طبقة اجتماعية حديثة تشعر بالمواطنة التي تمثل اهم متطلبات العقد الاجتماعي المتوازن .

كما لم يتمكن النظام السياسي من وضع سياسات اقتصادية شاملة تساهم في بناء العقد الاجتماعي ولعل ابرز التشوهات التي شهدتها السياسات الاقتصادية هو الطابع الريعي للاقتصاد العراقي الذي اعتمد على النفط الى ما يقارب 90% واستمر بهذا المنحى الى ان لمس بوضوح اثار هذه الاعتمادية على العوائد النفطية عامي 2014 و2015 بسبب انخفاض اسعار النفط مما شكل تهديداً خطيراً على الاقتصاد العراقي، وان بقاء العراق على هذه السياسة سيفضي الى تنامي النزعات وقطع الطريق امام بناء وتطور مؤسسات ديمقراطية حقيقية تستند الى المواطنة كبديل حقيقي لنظام المحاصصة الطائفية التي مثلت احد الاشكاليات السياسية امام بناء العقد الاجتماعي الجديد[32]. كما شكل غياب القطاع الخاص عائقاً كبيراً امام تدني مستوى دخل الافراد من ثم زيادة نسبة البطالة والفقر التي تعد احد معوقات تحقيق الأمن والاستقرار ومن ثم صعوبة بناء العقد الاجتماعي، فضلاً عن سوء توزيع الثروات الذي من شأنه ان يؤدي الى عدم الشعور بالانتماء للمجتمع من جهة والى النظام السياسي من جهة اخرى مما ينعكس سلباً على شرعية النظام السياسي وامكانية تحقيق وظائفه على المستويات كافة ومن ثم تحقيق العقد الاجتماعي.

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نحدد ابرز الازمات البنيوية للاقتصاد العراقي والتي كان لها دور كبير في اعاقة بناء العقد الاجتماعي الجديد وهي:- [33]

(1) تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي ويظهر ذلك من خلال العديد من المؤشرات اهمها احادية الاقتصاد العراقي وتعاظم طبيعته الريعية وتدهور قطاعات الانتاج الزراعية والصناعية .

(2) تفاقم مستويات الفقر، اذ كشفت وزارة التخطيط العراقية ان حوالي ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر فضلاً عن الفجوة البارزه بين سكان الريف والمدينة لتصل نسبة الفقر الاجمالية 25% لعام 2022.

(3) استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة لاسيما بين الشباب نتيجة تعطيل القسم الاعظم من الانتاج الصناعي الانشطة الانتاجية الاخرى اذ بلغت نسبة البطالة الاجمالية 20,4% حسب اخر احصائات لوزارة التخطيط العراقية عام 2016 .

(4) تفاقم الفجوة الاجتماعية نتيجة سوء توزيع الموارد والفوارق في مستويات الدخل لصالح فئات راكمت الثروة وحصلت على الدخل العالي بوسائل مرتبطة بالفساد المالي والاداري وهذا ما يفظي الى بروز الصراع.

(5) نقص الخدمات لا سيما الماء والكهرباء والسكن والصحة والتعليم ونقص مفردات البطاقة التموينية وتعاظم نسبة الفساد المالي والاداري.

شكل رقم ((1)) أطراف وعناصر العقد الاجتماعي




المصدر:- Loewe & Zintl (forthcoming):

**المبحث الثاني :- آليات العقد الاجتماعي في العراق**

**المطلب الاول :- الآليات السياسية والدستورية**

**اولاً:- الآليات السياسية**

إن عملية صياغة عقد إجتماعي جديد لا بد ان تبدأ من اصلاح القمة المتمثلة بالنظام السياسي بأعادة هيكلته بالشكل الذي يخدم المواطن العراقي من خلال سلطات وطنية منبثقة من ارادة جماهيرية حقيقية وفق دستور ينسجم مع معطيات المرحلة ويعكس مصالح المجتمع، وانطلقت بداية هذا الاصلاح من خلال انتخابات العاشر من تشرين الاول عام 2021 بعد منعطف كبير مر به العراق نتيجة

احتجاجات تشرين الاول لعام2019 التي رفُعت فيها مجموعة شعارات ، تتعلق بحقوق الانسان والديموقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاصلاحين السياسي والمؤسساتي في الدولة العراقية[34].اذ وصفت هذه الانتخابات بأنها "عقد اجتماعي جديد" بين المجتمع الغاضب من تراجع أحواله الاقتصادية والأمنية وبين النظام السياسي القائم.

أستقر التنافس الانتخابي على(21) تحالفاً سياساً تضم بمجموعها(58) حزباً، فيما بلغ المجموع الكلي للأحزاب المشاركة (167) حزباً واخذت القوائم الحزبية بالحسبان الكوتا النسائية بواقع (25%) من مجموع المرشحين كحد ادنى، مع ملاحظة ان الترشيح الفردي المستقل لم يخضع لهذه القاعدة ، ومن الملاحظ كثرة الأحزاب في الخارطة الانتخابية العراقية والتي لم تختلف عن الانتخابات السابقة لكن ما يميزها وجود المستقلين غير المنضمين الى اي جهة حزبية ، ويرجع ذلك الى قانون الانتخابات المتبع رقم (9) لعام 2020 الذي ساهم في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية[35]. وكانت نسبة المشاركة هي الاقل في تاريخ الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام 2005 والتي بلغت (41%)، ومع ذلك فقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة، لا سيما في هبوط مقاعد الاحزاب التقليدية بشقيها (السني والشيعي) مقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشرينيين، فضلاً عن صعود قوى شبابية لم تبلغ من العمر (30) عاماً، كذلك حصول المرأة على (97)مقعداً وهو رقم تجاوز العدد المخصص للنساء على وفق الدستور العراقي الدائم لعام 2005[36] . واعلنت المفوضية العليا للانتخابات نتائج الانتخابات بحصول الكتلة الصدرية على الصدارة المطلقة بـ (73) مقعداً لكن هذا الفوز المدعوم بقبول شعبي واسع وزعامة ذات هيمنة سياسية ودينية يجعل من تأثير الفوز القوي والصريح لهم عنواناً واسعاً للنفوذ السياسي وتجد في التيار الصدري خصماً مهدداً بقوة لمشروعه في العراق، وهو ما يترتب عليه من فوضى ونزاع مسلح او من تسويات سياسية قد تخلق واقعاً سياسياً متوتراً وغير فاعل للسنوات القادمة وهذه القوى متجسدة على

الخصوص من تحالف الفتح ودولة القانون اذ سارعت فوراً لرفض النتائج والطعن بمصداقيتها[37]. وبرزت في هذه الانتخابات قوى الاحتجاجات التي تكرست في بغداد والمحافظات الجنوبية وحظيت هذه القوى من خلال حركتيين سياسيتين جديدتين هما: امتداد واشراقة كانون مجتمعة بأكثر من 20 مقعداً، قد تشكل ثقالاً في البرلمان الجديد لا سيما أن تحالفت مع قوى اخرى، وهؤلاء الفائزون الجدد وجلهم من الشباب الناشطين– يعبرون عن تطور مهم في الوعي الشعبي في مدن الجنوب العراقي وبهذا شكلت احتجاجات تشرين الاول لعام 2019 علامة فارقة في الوعي السياسي الشعبي العراقي، ومهدت لقيام عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والنظام السياسي[38].

وعلى الرغم مما احدثته الانتخابات لعام 2021 من متغيرات كبرى في الواقع السياسي العراقي بالنظر لطبيعة التحولات التي رافقتها ، في ضوء تغيير القانون الانتخابي والذي أسهم في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية إلى جانب المتغيرات التي شهدتها التحالفات الانتخابية بين القوى السياسية ، وظهور فئة المرشحين المستقلين كأول تجربة في السباق الانتخابي العراقي ما بعد العام 2005 فضلاً عن التحولات الكبرى المتمثلة بنتائج الممارسة الانتخابية وما نتج عنها من مواقف سياسية متعارضة لا سيما من القوى الخاسرة في الانتخابات التي لجأت للتصعيد السياسي والشعبي في رفضها لنتائج الانتخابات.[39] الا انه تم تشكيل النظام السياسي مرة اخرى على اساس التوافقية[40]، في الوقت الذي كان من الأجدر التوجه نحو صياغة مشروع جاد لاستنبات الديمقراطية الحقيقية وتهيئة الأوضاع الملائمة لها ، والتي تساهم في تشكل الحكومة على أساس الأغلبية السياسية كأحد الآليات السياسية للعقد الاجتماعي الجديد ولا يمكن ان يتحقق ذلك ألا من خلال سيادة مبدأ القانون ، كونه احد متطلبات تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تمثل احد اليات تحقيق العقد الجتماعي الجديد، فهو الحامي لحقوق الأفراد والجماعات أمام اي تجاوزات يمكن ان تمارسها السلطات، وهذا من شأنه ان يخفف حدة الصراعات والتوجه نحو صياغة عقد اجتماعي متوازن، يضمن قيام سلطة مدنية مقيدة بقواعد قانونية[41]. الى جانب ضرورة

تعدد الاحزاب السياسية المؤسسية التي تحتكم الى الحوار وصناديق الاقتراع في صراعها الاجتماعي، اذ يعتمد نجاح الأحزاب في هذه المهمة التاريخية بقدرتها على طرح برنامج وطني ديمقراطي ، وعلى توظيف الموارد وفي مقدمتها الجماهير وادارتها بصورة ناجحة، فضلاً عن أستفادتها من كل الأوضاع والمتغيرات المحلية والخارجية لبناء نظام سياسي قادر على صياغة عقد اجتماعي جديد يضمن الاستجابة لمتطلبات المجتمع كافه[42]. إذ ان ايمان افراد الشعب ببرامج وايدلوجية الاحزاب القائمة في المجتمع ستؤثر في الشعور الوطني للافراد، ومن ثم تُحشد فئات المجتمع بإتجاه الدفاع عن النظام مما يزيد من قوة النظام وترابط المجتمع وقوته ومن ثم امكانية تحقيق العقد الاجتماعي المأمول عقده، وهذا ما افتقر له العراق نتيجة وجود تعددية حزبية قائمة على اسس اثنية طائفية افتقرت الى برامج سياسية جديدة تهدف الى تحقيق الترابط والتماسك بين النظام والمجتمع.

ولا يمكن ان تتحقق الديمقراطية الحقيقية الا من خلال المشاركة السياسية في عملية صنع القرار السياسي فهي الالية السياسية التي تساهم في تحقيق عقداً اجتماعياً جديداً نتيجة ارساء البناء المؤسسي للدولة[43]، فإستقرار النظام مبني على العلاقة بين المشاركة السياسية ودرجة المأسسة، فكلما ارتفع مستوى المؤسسات السياسية مقابل المشاركة السياسية كان تحقيق استقرار النظام أوفر ، كون المأسسة السياسية تمثل سلطة تضمن المساواة بين المواطنين واقامة نظام قانوني مبني على اساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الانجاز والعمل على توسيع مشاركة المجتمع في الحياة الاجتماعية[44]. وعلى الرغم من المساحة الواسعة التي شهدتها المشاركة السياسية في المناخ السياسي العراقي الا ان القاسم المشترك بينها في الانتخابات قام على اسس اثنية وطائفية ، وهذا ما انعكس على القوى والأحزاب السياسية، في الوقت الذي كان من المفترض ان تقوم على اسس وطنية لتحقيق المصلحة العامة لكل ابناء الشعب العراقي.

ويمثل العمل المؤسسي أحد الاليات السياسية المهمة لارساء عقدا إجتماعي جديد الى جانب التزام النخب السياسية بقواعد اللعبة الديمقراطية والمدنية والالتزام بالسلطة القانونية العقلانية، اذ ان كفاءة اداء النظام بمؤسساته كافة من حيث المساوة الاقتصادية والاجتماعية وضمان درجة الاستقرار المؤسساتي وتجسيد قيم الاعتدال والتعاون على المستوى الجماعي للنخب وعلى مستوى الافراد تساعد بشكل واسع على ترسيخ الديمقراطية الحقيقية واستدامتها كفعل وثقافة وسلوك فردي وجماعي بما يحقق الرفاهية للمجتمع ومن ثم التوجه نحو صياغة عقد اجتماعي متوازن بين النظام والمجتمع[45]. فقيام المؤسسات على اساس الكفاءة والخبرة لا على اساس اثني طائفي من شأنه ان يزيد من امكانيات الاستقرار، اذ يتجذر مفهوم المواطنة وتضعف التمايزات ويجد الجميع قنوات شرعية وفعالة لتوصيل رغباتهم ومطالبهم ومن ثم تقل احتمالات العنف واستقرار المجتمع ليكون مؤهلا للتعاقد مع النظام السياسي بما يضمن مصلحة الطرفين.

**ثانيا:- الاليات الدستورية**

يمثل الدستور عقداً اجتماعياً بين ابناء الشعب الواحد ، فلابد له ان يعبر عن طموحات الشعب ومصالحه عند تحديد شكل الدولة او اسلوب حكمها ، وللتوصل الى هكذا صيغة لابد من جميع الاطراف ان تتحلى بالمرونة والاستعداد لتقديم التنازلات المتبادلة من خلال الحوارات واشراك الجماهير عموماً في صياغة الدستور[46]. ويمكن القول ان الظروف السياسية والأمنية المناسبة للبلاد هي احد أهم أليات صياغة دستور يساهم في بناء العقد الاجتماعي المتوازن بين النظام والمجتمع ويساهم في استقرار النظام وديمومته، الى جانب صياغته من قبل لجنة تتكون من الخبراء والقانونيين والمتخصصين في هذا المجال لان هذا سيؤدي بدوره لقيام دولة مدنية ديمقراطية تضمن حقوق المواطنة والمساواة امام القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على سيادة البلاد والاستقلال الوطني وهي مطلب اساسي لتحقيق العقد الاجتماعي، الى جانب منح مدة زمنية كافية لكتابة الدستور ، والاستفتاء عليه

بعد تثقيف الشعب ووعيه بمواد الدستور لضمان اقرار دستور يتجاوز اخطاء الماضي، وهذا ما افتقر له الدستور العراقي الدائم لعام 2005، واذا جزمنا بعدم امكانية الرجوع الى الخلف في صياغة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وفقاً للآليات التي يتطلبها كل دستور للسير بالنظام السياسي نحو الاستقرار والاستمرار فما هي الالية المناسبة للخروج بدستور يتيح اقامة عقد اجتماعي متوازن بين النظام السياسي والمجتمع؟

يعد تعديل الدستور الآلية الأنسب لهذه المرحلة ، فالدستور العراقي الدائم لعام 2005 من الدساتير الجامدة نسبياً ، بمعنى انه قابل للتعديل بحسب الحاجة وتحسباً لتغير الأوضاع، الا انه في الوقت ذاته يضع شروطاً صعبة لنيل هذا التعديل، ويتضح ذلك من خلال مواد التعديل منها المادة (126/اولا) ان يكون اقتراح التعديل مقدماً من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين، وقد يكون السبب الحقيقي لا يخرج عن حالة التوافق الاثني التي بُني عليها الدستور، كما أوجبت المادة نفسها على تقديم الاقتراح من خمس 5/1 اعضاء مجلس النواب وهي نسبة ضئيلة في ضوء التعددية الحزبية السائدة في العراق والتي انعكست على تكوين المجلس مما سيؤدي الى عدم استقرار دستوري مستمر ، كما أناطت الماده (142) لمجلس النواب في بداية عمله تشكليل لجنة من اعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسة للمجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير الى مجلس النواب يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن اجرائها على الدستور على ان تعرض هذه المقترحات على مجلس النواب، وتعد مقرة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس ثم تطرح المواد المعدلة على الشعب للاستفتاء عليها ويكون الاستفتاء ناجحاً بموافقة اغلبية المصوتين واذا لم يرفضة ثلثا المصوتين في ثلاثة محافظات او اكثر[47]. وهنا نرى مره اخرى المحاصصة الطائفية حاضرة كمعرقل رئيس في عملية تعديل الدستور، وعلى الرغم من الاجراءات الصعبة لتعديل الدستور العراقي الا انه بحاجة الى اجراء تعديلات تتناسب مع احتياجات العراق ومشكلاته التي كانت بعض مواده سبباً في بقائها

وازدياد انعكاساتها السياسية والمجتمعية، ومن ابرز هذه المواد ، إعادة صياغة ديباجة الدستور من خلال التركيز على مفردات الوحدة الوطنية بعيداً عن الولاءات الفرعية من خلال الاستعاضة عن تعداد المكونات المجتمعية واوضاعها واحوالها في ظل النظام السابق بجملة واحدة ، وهي (نحن الشعب العراقي) لغلق باب التمييز والتفرقة التي تفتح باب الصراعات بين ابناء المجتمع الواحد من جهه والنظام السياسي من جهة اخرى ، ومن ثم تمنع تحقيق العقد الاجتماعي[48]. الى جانب تعديل المواد المتعلقة بطبيعة النظام السياسي من خلال ازالة التناقض بين المواد الدستورية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي والتوجه نحو الاخذ بنظام سياسي واحد وتطبيق كل معايره الاساسية لضمان اداء عمله بالشكل الصحيح[49]. الى جانب تحديد العلاقة بين الدين والدولة دستورياً، والتأكيد على الهوية العراقية الوطنية بشكل يزيل الأبهام الذي وضعه الدستور ويرسخ حقيقة ان العراق بلد متعدد المذاهب والديانات والانتماءات الذي يحافظ على الخصوصيات من جانب والتناغم الوطني من جانب اخر وهذا يتطلب بناء مؤسسات حرة وطنية قائمة على اسس قانونية تأخذ على عاتقها تعزيز ثقافة التسامح بين افراد المجتمع كافة[50]. الى جانب تعديل المواد المتعلقة بتحديد شكل الدولة الفيدرالي كونها تعد شكلاً من اشكال دولة الوحدة الوطنية، يتم فيها توزيع السلطات بين حكومة المركز التي تحتفظ عموماً بالشؤون الدفاعية والأمنية والخارجية والمالية وبين الاقاليم التي تمارس شؤونها المحلية، والعمل على بناء حكومة مركزية قوية لا حكومة ضعيفة في اوضاع الفوضى، وتتحقق على اساس الاجماع وليس بفرض الأقلية رأيها على الأغلبية وتتجه نحو بناء دولة موحدة وطنية لامركزية وليس اتحاداً بين دول مستقلة تتخذ عادةً شكل الكونفيدرالية[51]. وهذا يتطلب تعديل المواد المتعلقة بصلاحيات الحكومة الاتحادية والاقاليم، منها ازالة التعارض بين المادة (114) التي تقر بإدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنظمة بأقليم مع المادة (110/ ثالثا) التي جعلت رسم السياسة المالية الكمركية ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة

المركزية وذلك بجعل هذا الامر مناطاً بالحكومة الاتحادية حصراً ، الى جانب تعديل المادة (115) التي ساوت بين الأقاليم والمحافظات غير المنظمة بأقليم وأعطت الأولوية الى قانون الأقاليم على القوانين الأتحادية في حالة الخلاف، وذلك بأن تكون الأولية للقانون الاتحادي في حالة الخلاف، وتعديل المادتين (111 و 112/أ ) المتعلقتين بالنفط والغاز والتي شكلت ابرز المواد الخلافية بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات الغير منتظمة بأقليم وشكلت تهديداً رئيساً في بناء العقد الاجتماعي الجديد ومن ثم تهديد استمرارية النظام، وذلك لان توزيع الثروات بشكل غير عادل يلغي ملكيتها الوطنية وما ينتج عنها من اثار الفقر والبطالة التي تدفع بعدم الثقة بالنظام السياسي وتهدد استمراره ، ويتم التعديل من خلال ازالة الغموض وتعدد التفسيرات حولها ، كضم الثروات المعدنية الاخرى الى جانب النفط والغاز واضافة الحقول المكتشفة الى جانب الحقول الحالية على ان تبقى ادارتها مركزية كونها الصيغة المتوافقة مع مصلحة كل العراقيين، وعدم التمييز بين المحافظات المنتجة وغير المنتجة وانما يتم التوزيع حسب تعداد وحاجة سكان تلك المحافظة او ذلك الأقليم لضمان عدالة التوزيع ، وهذا بدوره سيؤدي الى رفع المستوى الاجتماعي الذي سيعيد الثقة بالنظام السياسي وامكانية استمراره [52].

وعلى الرغم من نقاط الضعف في الدستور العراقي الا انه ضم في ثناياه العديد من المواد التي اذا ما تم تطبيقها وايجاد الضمانات لها ، فأنها ستساهم في بناء العقد الاجتماعي الجديد ، مثل ما نص عليه من مبادئ الدولة المدنية، لا ينبغي وضع قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات الشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها ، حظر التعذيب ، التأكيد على وحدة العراق الديمقراطية، الحقوق والحريات[53].

**المطلب الثاني :- الآليات الاجتماعية والاقتصادية**

**اولا/الآليات الاجتماعية :-**

تهدف أي جماعة الى المحافظة على بقائها واستمرارها ولا يتحقق ذلك الا من خلال المحافظة على عاداتها الاجتماعية ومعاير السلوك الاجتماعي وقيمها ومعتقداتها، من خلال نقلها الى اعضائها الصغار الناشئين، حتى يكون بين اعضائها قدراً مشتركاً من تلك العادات والقيم التي تحقق التماسك والتوازن، والعملية التي توفر هذا القدر المشترك هي عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية التي تمثل أداة لتحقيق التماسك والتضامن داخل المجتمع والدولة، عبر قيامها بأشاعة مفاهيم وقيم ومعايير انتقائية مرغوبة الى قطاع كبير من المواطنين، بطريقة تحقق دعماً للنظام الاجتماعي والسياسي يقلل من احتمال الاضطرابات بين النظامين ويحقق العقد الاجتماعي المنشود اليه[54].

يمكن ان نعد عملية التنشئة الاجتماعية– السياسية من أهم الاليات الاجتماعية التي تساهم في بناء عقد اجتماعي متوازن بين النظام والمجتمع، كونها تنطوي على تعليم المبادئ الجوهرية من خلال وظيفتها الوطنية بالتأكيد على الانتماء الوطني واذكاء الشعور بالارتباط الجمعي والولاء للوطن دون اي تمييز[55]، وهذا يعني ان عملية بناء عقداً اجتماعي جديد لا يتطلب احداث تحولات بنائية وهيكلية شاملة في مجالات الاقتصاد والسياسة فقط بل في السايكلوجية الفردية والجماعية معاً والتحرر من الحواجز النفسية امام التحديث الثقافي والعرفي والسلوكي، والابتعاد عن النسق الأحادي اللاتسامحي، والعمل على تنشأت المجتمع وفق اسس ثقافية اجتماعية ترمي الى ادراكه بمعنى المواطنه وما له من حقوق وعليه من واجبات لضمان تحقيق التناغم من بين النظام والمجتمع [56].

ويمكن أن تحقق عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية دورها الفاعل في بناء عقد اجتماعي جديد يضمن استمرار وديمومة النظام من خلال قنواتها التي يقع على عاتقها مسؤلية كبيرة في غرس الثقافة والقيم المرتبطة ببناء هذا العقد ، ولعل اهم

هذه القنوات هي الأسرة التي يقع على عاتقها مسؤولية بناء منظومة القيم الثقافية والاخلاقية لتزيد روح التسامح والتعاون والانتماء والمواطنة والحس الوطني لدى ابناء المجتمع، ولا يمكن ان تؤدي دورها في هذا الجانب الا من خلال محافظة الدولة على كيان الأسر وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية وتمنع كل اشكال العنف والتعسف فيها، فضلاً عن كفالة الدولة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة وكريمة لهذه الأسر، وذلك من خلال الأخذ بالنهج الديمقراطي واصدار تشريعات جديدة لتنظم الاسرة وتطبيقها على ارض الواقع، على ان يرافق ذلك برنامج وطني متعدد المراحل يرتقي بالتنشئة الاجتماعية والسياسية للأسرة من اجل بناء منظومة من القيم الثقافية والأخلاقية تعزز التسامح والتعاون والانتماء للوطن (العراق) وبذل قصارى جهدها في بناء جيل واع فضلاً عن تعميم الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية [57].

ويستند العقد الاجتماعي الى التربية والتعليم بعَدها احد القنوات المهمة للتنشئة الأجتماعية والسياسية ، كونها تضطلع بمهمة خطيرة تتمثل ببناء الانسان والمجتمع عقلياً وسلوكياً، والى المبادئ العامة التي تقوم عليها حقوق الإنسان – الشمول والإنصاف والتعاون والتضامن، وكذلك المسؤولية الجماعية والترابط – وإلى المبدأين الأساسيين التاليين: [58]

– **ضمان الحق في التعليم الجيد مدى الحياة:** لا بد أن يظل الحق في التعليم، الذي تنص عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، القاعدة التي يقوم عليها العقد الاجتماعي الجديد وينبغي توسيع نطاق هذا الحق ليشمل الحق في التعليم الجيد مدى الحياة، وأن يشمل أيضاً الحق في المعلومات والثقافة والعلوم، والانتفاع بالمشاعات المعرفية والموارد المعرفية الجماعية التي أنتجتها البشرية وتناقلتها الأجيال

– **تعزيز التعليم باعتباره عملاً عاماً ومنفعة مشتركة:** يؤدي التعليم، بأعتباره عملاً اجتماعياً مشتركاً إلى إيجاد أغراض مشتركة وتمكين الأفراد والمجتمعات من

التطور والتقدم، يعمل على التزام المجتمع برمته بإشراك الجميع في المناقشات العامة المتعلقة بالتعليم ويتيح هذا التركيز على المشاركة في المناقشات العامة واعتبار التعليم منفعة مشتركة، أي شكلاً من أشكال الرفاهية المشتركة يقوم الناس باختياره وتحقيقه معاً.

وينبغي تنظيم التربية والتعليم بطريقة تقوم على مبادئ التعاون والتآزر والتضامن، والعمل على تركز المناهج الدراسية على التعليم الإيكولوجي المشترك بين الثقافات والجامع للتخصصات، الذي يساعد الطلاب على الانتفاع بالمعارف وعلى إنتاج المعارف، فضلاً عن تنمية قدرتهم النقدية ووضعها موضع التطبيق وتعزيز المهنية والاحتراف في مجال التدريس بأعتباره عملاً تعاونياً ينطوي على الإقرار بأهمية عمل المعلمين بصفتهم منتجين للمعارف وشخصيات رئيسة في التغيرات التعليمية والتحولات الاجتماعية[59] وينبغي للمدارس أن تكون مواقع تعليمية محمية، نظراً لدورها في تعزيز الشمول والإنصاف والرفاهية الفردية والجماعية ، وينبغي أيضاً وضع تصورات جديدة للمدارس من أجل تحسين العمل على تعزيز المساعي الرامية إلى إحداث التحولات اللازمة لانتقال العالم إلى مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة[60].

بفضل التطور الهائل للتقدم العلمي والتكنلوجي في القرن العشرين شكلت وسائل الاعلام احد القنوات المهمة والفعالة في بناء عقد اجتماعي متوازن بين النظام والمجتمع، اذ تساهم وسائل الاعلام القائمة على اساس وطني وليس (طائفي مصلحي) بالعمل على تقريب وجهات النظر والتحاور ورفض الافعال والسلوكيات المجتمعية التي تشجع على الانقسام والتناحر بين ابناء المجتمع العراقي من جهة وبين المجتمع واجزاء النظام السياسي من جهه اخرى، وذلك من خلال اقامة برامج واعمال تلفزيونية تؤكد على قيم الوطنية والمواطنة وعرض الافلام الوثائقية للحضارات والشعوب المختلفة ، وكذلك على انماط التعايش بين الشعوب المختلفة وكيف تمكنت على الرغم من اختلافاتها من بناء عقد اجتماعي متوازن حقق السلام المجتمعي والاستقرار السياسي، الى جانب تنظيم الندوات ودعوة المختصين والمثقفين لمناقشة

القضايا التي تمس استقرار المجتمع واستمرار النظام، فضلاً عن ذلك مراقبة المنتج الفني الذي يمكن ان يقدم قيم عكسية ومحاربته ، وتعزيز وعي شركات الانتاج لتسهم من خلال مسؤليتها المجتمعية في تعزيز تلك الافكار سواء بتقديم الدعم المالي او الفني، وبتكاتف الجهود يمكن الانتصار على تحديات عصر التكنلوجيا والانتشار الاعلامي الغير خاضع لضوابط ملزمة[61].

ولا ننسى دور المرجعية الدينية كأحد ادوات تحقيق التنشئة السياسية – الاجتماعية، اذ انتجهت الانظار الى هذا الدور المهم بعد عام 2003 من خلال البيانات والفتاوى المرجعية الداعية الى تأسيس نظام سياسي قائم على اساس الشورى والتعددية واحترام حقوق الانسان، وضرورة ارتكاز الدستور على القيم الدينية والاخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة، والتأكيد على ان الانتخاب هو الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة تراعي مصالحه، اذ ربط شرعية الحكومة بالانتخابات فلا يمكن لاي حكومة ان تكون شرعية الا من خلال ارادة الشعب العراقي بجميع طوائفة واعراقه ، كما كان لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال منع السلب والنهب والحفاظ على البنى التحتية والممتلكات العامة ، والدعوة الى ضرورة التقيد والالتزام بالقيم الدينية والاخلاقية، كما ساهمت المرجعية الدينية في تحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال الدعوة الى التعايش السلمي بين مختلف مكونات الشعب العراقي، ونبذ العنف والتطرف والارهاب. [62]

**ثانياً/الآليات الاقتصادية :-** تعد التنمية الاقتصادية احد الآليات المهمة لتحقيق العقد الاجتماعي الجديد كونها تقلل من مظاهر الانحراف والجنوح والفقر والعنف التي تؤثر سلباً على الأمن والأستقرار المجتمعي والسياسي، وذلك من خلال تحقيق الحاجات والرغبات لافراد المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل عادل بين افراد المجتمع، فبتحسين الوضع الاقتصادي للفرد سيؤهله للحصول على التعليم الجيد والعيش الكريم ومن ثم نمو طبقة اجتماعية واعية تشعر بالمواطنة

التي تعد احد متطلبات العقد الاجتماعي[63]. الا انه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون توافر نظام سياسي ديمقراطي يساهم في توفير رأس المال البشري (المهرات الفنية) والاقتصادي (الالات والمعدات او الرصيد المالي) والاجتماعي (التلاحم الاجتماعي بين مكونات الشعب المختلفة) والسياسي (اقرار القوانين والاجراءات الضرورية) التي بمجملها تعمل على بناء العقد الاجتماعي الجديد وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي فبوجود مثل هذا النظام سيتمكن من وضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الشاملة لتحقيق اقتصاد السوق ومن ثم بناء العقد الاجتماعي لضمان استمرار النظام وديمومته.

يعد التنويع الاقتصادي اهم سياسات تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تبني اسلوب متوازن قائم على اساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة ، بمعنى تنويع الهياكل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع ضرورة خلق قطاعات جديدة متنوعة مولدة للدخل ، الامر الذي سيؤدي الى تخفيف الاعتماد على قطاع واحد وعملية الاستنزاف المستمرة له ، فهو الأقدر على احداث زيادات حقيقية قابله للاستمرار والزيادة في النمو الاقتصادي، كونه يساهم في زيادة القيمة المضافة وامتصاص التذبذبات في حجم الناتج المحلي الاجمالي واستمرار تزايد معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي والحد من المخاطر الاستثمارية وتحسين معدلات التبادل التجاري، كما انه يوفر المناخ الايجابي بين المؤسسات ومن ثم تحقيق الهدف المنشود وهو الصالح العام الذي سيمكن من بناء العقد الاجتماعي بين النظام والمجتمع[64]. وللقطاع الخاص أهمية كبيرة في استقطاب الأيدي العاملة ورفع مستوى دخل الافراد ومن ثم خفض البطالة والفقر التي تعد احد العوامل الرئيسة في بروز العنف والصراعات الاجتماعية التي تعرقل عملية البناء الاجتماعي، ولكن هذا لا يعني اقتصار الاقتصاد على القطاع الخاص دون مشاركة القطاع العام لا سيما في الدول الريعية كالعراق، وانما لابد ما اعادة توصيف دالة الرفاهية الاجتماعية في اطار

رؤية اقتصادية تؤدي الى توليد نظام اقتصادي عراقي جديد تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية الى دولة ريعية مساهمة توفر الكفاية والعدالة، من خلال اطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة يسهم في بناء التنمية ويكون رؤية جديدة للمشاركة المجتمعية التي تقود الى صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق وتؤدي الدولة فيها وظيفة المساهم والمؤازر والتحول من اقتصاد المعونة الى اقتصاد الانتاج[65]. فضلاً عن ذلك يعد الاستثمار الأجنبي والمحلي احد اليات تحقيق التنمية الاقتصادية التي من خلالها يتحقق بناء العقد الاجتماعي ، فالعمل على توفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي ، فضلاً عن التركيز على السياسات والتشريعات الموجبة لتشجيع الاستثمار بالنظر الى طبيعة احتياجات البلد وذلك من طريق طرح مشاريع جديدة لغرض الاستثمار فيها ، فضلاً عن اعتماده لقانون مشجع نسبياً للاستثمار من خلال تقديم العديد من الحوافز وبعض الاعفاءات للمستثمر المحلي والاجنبي شريطة ان تضمن هذه القوانين اولاً لمصلحة البلاد وضرورة التزام الشركات المستثمرة فيها، وبتدفق هذه الاستثمارات نحو المشروعات الانتاجية فأنها ستساهم في تنامي الصادرات المختلفة ومنح الأولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي احلال المنتجات الوطنية محل الاستيرادات وتنمية الصادرات المتنوعة في ان واحد، وهذا ما سيزيد من تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم امكانية بناء العقد الاجتماعي الذي يضمن استمرار النظام[66]. واتجه العراق بسن قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي يرمي الى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج كما أوصى القانون بأتباع ما يعرف (بالنافذه الواحدة) في تسليم طلبات الاستثمار والبت فيها، وفي الحقيقة يعتمد هذا القانون في تحقيق اهدافه على مدى توافر بنية تحتية متطورة وهي تشمل كل العوامل السياسية

والمادية والاجتماعية، إذ ان توافر بنية تحتية بهذا المفهوم وانحسار الفساد المالي الى جانب قانون الاستثمار سيكون عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات التي ستحقق التنمية الاقتصادية ومن ثم بناء العقد الاجتماعي بين النظام والمجتمع ، الى جانب ضرورة سن القوانين المتعلقة بالتعريفة الكمركية وقانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتجات الوطنية التي لم تشرع لغاية كتابة هذه السطور نتيجة الخلافات السياسية داخل قبة الرلمان[67]. ولا بد من ربط التنمية الاقتصادية بعملية التوزيع العادل للثروات، وذلك لان التوزيع العادل للثروات من شأنه ان يؤدي الى شعور الافراد بالانتماء الى المجتمع من جهة والى الثقة بالنظام السياسي من جهة اخرى، وهذا سينعكس ايجاباً على شرعية النظام السياسي وامكانية تحقيق وظائفه على كافة المستويات ومن ثم تحقيق العقد الاجتماعي الجديد، الا انه لا يمكن ان يتحقق ذلك الترابط الا من خلال توافر مجموعة متطلبات اهمها عدد السكان ومقدار الموارد الموجودة للمناطق ومدى حاجتها لهذه الموارد ومدى قدرتها على استغلاله بالشكل الذي يضمن تحقيق التنمية المتوازنة لكل المناطق ، وهذا لن يتحقق الا من خلال تعديل المواد الدستورية التي شكلت موضع خلاف بين الحكومة والمركزية والاقاليم والمحافظات، فضلاً عن استحداث القوانين المتعلقة بالتوزيع لا سيما قانون النفط والغاز الى جانب ايجاد المؤسسات الفاعلة لتطبيق هذه القوانين.

وخلاصة القول إننا نحتاج إلى عقد اجتماعي جديد لخلق الشعور بالأمن في اقتصادنا الذي تسوده العولمة والتغيرات السريعة، ويتعلق هذا العقد الاجتماعي بطريقة تجميع مواردنا لتوفير السلع العامة التي نتفق على ضرورتها، ويتعين علينا إعادة التفاوض حول اختياراتنا السابقة لأنها لم تعد صالحة للظروف الحالية، وإن التوصل إلى عقد اجتماعي جديد أمر ضروري لاستعادة الشعور بالأمن والحفاظ على التأييد السياسي للاقتصادات والمجتمعات المفتوحة.

**الخاتمة**

لا يمكن ان يتعافى العراق من الصدمات المركبة التي تعرض لها ، ويتحرك نحو التنمية المستدامة الا من خلال اعادة صياغة عقد اجتماعي جديد وشامل للجميع لاعادة الثقة والحوار بين جميع الاطراف ، والعمل على وضع الحلول القصيرة لاصلاح هيكلية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة والتماسك والاندماج ويمكن تحقيق ذلك من خلال انتهاء السياسات والثقافات التي مثلها نظام الحكم القائم ، فنحن بحاجة الى منطور جديد يقوم على اسس واضحة لاعادة الثقة بين المواطن والدولة التي لا تتحقق الا من خلال الشرعية الانتخابية والانجازية ، والتي تتحقق بتجاوز النخب السياسية العمل وفق منظومة المحاصصة الطائفية والتوجه نوح المسار الديمقراطي الوطني الذي يضمن تحقيق المطالب لكل الافراد دون تمييز، والتوافق على مبدأ المواطنة بوصفه اساس العلاقة بين الدولة والمواطن، والارتكان الى اسس دولة القانون وقيمها ، ونبذ الخطاب الطائفي واحترام الانسان بوصفه قيمة عليا، وارساء النظام الاقتصادي الذي يعمل على تقليل الفوارق الطبقية الى جانب العمل على تطوير اسس التربية والتعليم والتأكيد على حرمة المال العام، لا سيما اذا علمنا ان المواطن العراقي وفقاً لما طرحه من مطالب في الاحتجاجات التشرينية الاخيره ما هي الا دليل على تجاوزه للمنحى الطائفي والتوجه نحو المنحى الوطني.

**التوصيات**

1- ضرورة توفر ارادة سياسية حازمة على أن يرافق ذلك وجود قوى اجتماعية قادرة على وضع مشروع إلاصلاح موضع التطبيق وتحويل مفرداته إلى واقع ملموس وبرنامج عمل.

2- لابد من تجاوز كل تردد أو تأجيل للإصلاح أو الاكتفاء بخطوات ترقيعية ليس بوسعها تغير الواقع وخلق شروط الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية ، من بناء اقتصاد منتج يعتمد على قطاعات الانتاج الزراعية والصناعية الى جانب تفعيل القطاع الخاص انطلاقا من الاحتياجات الفعلية للمجتمع العراقي والتي تتمثل بتحقيق التنمية

المستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لضمان قيام علاقات فاعلة ما بين افراد المجتمع من جهه والمجتمع والنظام من جهه اخرى وهذا بدوره يعمل على استمرار النظام وديمومته.

3- التأكيد على الدور الايجابي للفاعلين المجتمعيين واصحاب السلطة الدينية في توحيد الصف الداخلي والعمل مع القوى السياسية في بناء دولة قوية متماسكة وفرض هيبة الدولة من خلال تطبيق القانون ومحاربة الفساد والمفسدين .

4- ضرورة مكافحة الفساد المالي والاداري والفكري من خلال تفعيل الوسائل الرقابية السياسية والقانونية والمدنية كافة.

**الهوامش**

[1]Georges Lefebvre, The French Revolution From its origin to 1799 , Paris, 1956, P. 61.

[2] – نقلا عن صباح كريم رياح ، نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 10 ، 2008 ، ص108 .

[3] - نقلا عن صباح كريم رياح ، نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي ، مصدر سبق ذكره ، ص108 .

[4]– ينظر الى – جون لوك ، في الحكم المدني ، اللجنة الدولية للترجمة ، مصر ، 1959 ، ص195 ، وكذلك علي هادي عباس و اميرة سعيد زباك ، العقد الاجتماعي عند جون لوك واثره في بناء صورة المجتمع ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد 4 ، 2020 ، ص4-7 .

[5]– جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة هندوي للنشر ، المملكة المتحدة ، 2013 ، ص38 و44 و51 .

[6] – ينظر الى – شمال احمد ابراهيم ، اشكالية الديمقراطية الاستراتيجية في العراق ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية العراق 2013 ، ص36. وكذلك كاظم على مهدي ، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 56 ، 2023 ، ص128 وكذلك زيد عدنان محسن العكيلي و أمير مالك مليوخ مقومات

ومعوقات فاعلية النظام السياسي ( العراق بعد عام 2005 أنموذجا ) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 48 ، 2017 ص244.

[7] – ينظر الى – صالح حسين علي العبد الله ، حال المواطنة في ظل المحاصصة الطائفية ، المكتب الجامعي الحديث (د.م) 2019 ، ص49–55 . وكذلك علي الربيعي ، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، 2007 ، ص89 .

[8] – زينة علي احمد ، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق ، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ، 30 تشرين الاول 2021 ، ص16.

[9] – اسعد طارش عبد الرضا ، الحراك السياسي في العراق واثره على التنمية والامن ، المجلة السياسية والدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 53 ، 2022 ، ص 416 .

[10] – زينة علي احمد ، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 14–17.

[11] –علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية العدد 9 ، 2012 ، ص44.

[12] – رعد ناجي الجدة ، الكارثة الدستورية ، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، عمان ، ص120 .

[13] – احمد غالب الشلاه ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكاليات البناء والاستمرارية ، ط1 ، الساقي للطباعة والتوزيع ص365.

[14] – جاريث ستانسفيلد ، العراق الشعب التاريخ السياسة ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2009 ، ص206 . وكذلك مها قيس جابر ، الدستور ودوره في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ، العدد 43 ، 2021 ، ص175 .

[15] – ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

[16] الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد (1 ، 61 ، 64/اولا ) .

[17]– للمزيد راجع مواد الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ( 114 ، 110/ ثالثا ، 115 ، 111 ، 112/أ ، 121/ثالثا / رابعا / خامسا ).

[18] – طه حميد حسن العنبكي ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق ، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل اعمال المؤتمر العلمي السنوي الاثني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية

في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطية ، بتاريخ 2011/4/5 ، مطبعة ره هه ند ، السليمانية ، ص15 .

[19] – احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، مطابع جامعة الموصل ، 1984 ، ص225.

[20]– ايمان حمادي رجب ، التعايش السلمي في المجتمع الموصلي دراسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي ، مجلة اداب الفراهيدي ، جامعة تكريت ، العدد 38 ، 2019 ، ص404.

[21]– الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد (29 ، 30 ) .

[22] – الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد( 34/اولا ، ثانيا ) .

[23] طه حميد حسن العنبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص 159 .

[24]– مؤيد الخفاف ، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2004 وحتى نيسان 2005 ، مجلة الباحث الاجتماعي جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، العدد2 ، 2006 ، ص43 .

[25]– نوح عز الدين عبد الرزاق ، الاعلام العراقي ومكافحة الفساد : رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة اشكاله ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد 15 ، بغداد ،2010 ، ص45–46 .

[26]– رائد نافع فضل ، دور التنشئة الاجتماعية– السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية العراق انموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ص144.

[27]– علياء احمد جاسم ، الاصلاح الاقتصادي وابعاده في التغيير الاجتماعي منظور سوسيولجي لنظرية الاقتصاد والتغيير مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد 39 ، 2018 ، ص949 .

[28]– الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المادة (25).

[29] – وزارة التخطيط العراقية ، استراتيجية التخفيف من الفقرفي العراق (2018–2022) متاح على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية chrome–extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mnpcd.gov.iq/assets/files/poverty/prs_ar_2018.pdf تاريخ الزيارة 2023/11/15 وكذلك وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء متاح على الرابط الالكتروني https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55 تاريخ الزيارة 2023/11/15

* فرض على العراق من تعويضات جراء الحروب مع دول الجوار اذ تم استقطاع نسبة 5% من اجمالي الايرادات النفطية سنويا في صندوق التعويضات لتقدم الى الكويت كتعويضات عن الخسائر

التي لحقت بها جراء حرب الكويت ، فضلا عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية على العراق جراء الحروب منذ عام 1980 . علي عبد الهادي سالم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 9 ، 2012 ، ص60 .

[30]– عمار جعفر مهدي العزاوي ، الامن الاقتصادي في العراق، هل ستحقق خطة التنمية 2018–2022 الهدف المنشود وطنيا ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، 2017/10/20 ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.alnahrain.iq/post/126

[31] – اسراء علا الدين نوري وحسين علي عثمان ، النظام السياسي في العراق الازمات – السياسات والمعالجات ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 63 ، 2020 ، ص 111 .

[32] صالح ياسر ، ورقة سياسات ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فردريش ايبرت مكتب الاردن والعراق ، تشرين الثاني 2013 ، ص10.

[33]– ينظر الى وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء مصدر سبق ذكره ، وكذلك وزارة التخطيط العراقية ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018–2022) ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك صالح ياسر ، مصدر سبق ذكره ، ص12–15 .

[34] – الاعلام العراقي في انتخابات2021 تغطية تحت المجهر ، المرصد العراقي لحقوق الانسان قسم الحريات الصحفية ديسمبر 2021 ، مؤسسة فريدريش ايربت ، مكتب الاردن ، 2021 ، ص6.

[35]– باسل حسني، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتدم في سياق جديد ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ورقة تحليلية 30 /9 /2021 ، ص2–1.

[36]– علي سعدي عبد الزهرة ، الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021 : دراسة تحليلية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2021 ، بغداد ، ص12.

[37]– علي سعدي عبد الزهرة ، مصدر سبق ذكره ، ص13–14.

[38] – المصدر نفسه ، ص15.

[39]– محمد الحديثي ، الانتخابات العراقية 2021: متغيرات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، المعهد المصري للدراسات / تحليلات سياسية ، 24/ 11/ 2021 ، ص1.

[40] - Muntasser Majeed, Hybrid regimes: An Overview, the Islamabad Policy Research Institute Journal, 2022. P.

[41]– محمود غالب سعيد ، علي البكاري ، الاصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2014 ، ص115 .

[42]– محمد عبد الجبار الشبوط ، دور الاحزاب السياسية في اعادة بناء الدولة : الحالة العراقية انموذجاً ، مجلة حوار الفكر المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 16 ، بغداد ، 2011 .

[43] - بتول حسين واحمد عدنان عزيز , التعدديه والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع ، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ، عمان ، مجلد 46 ، عدد 2 ، ملحق 2 ، 2019 ، ص .

[44]– ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .

[45] – ينظر الى – عبد الكريم هشام ، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية : بين "الفاعلية الحكومية والاداء الديمقراطي ، مجلة اتجاهات سياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد2 ، برلين ، 2018 ، ص4 . وكذلك نبيل محمد سليم ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 75 ، 2018 ، ص12 .

[46] – نعمان منى ، قراءات في الدستور العراقي ، في مجموعة باحثين ، مأزق الدستور العراقي ، : نقد وتحليل ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2006 ، ص137 .

[47]– الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد (126/اولا ، 142 ).

[48]– للمزيد ينظر الى– ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

[49] – للمزيد حول المواد المتناقضة المتعلقة بطبيعة النظام السياسي ينظر الى– الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد ( 1 و47 ).

[50]– للمزيد ينظر الى – الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المادة (2) .

[51]– رعد ناجي الجدة ، الكارثة الدستورية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 ، ص174–175 .

[52] الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد (110/ ثالثا ، 111 و 112/أ ، 115 )

[53] ينظر الى – فالح عبد الجبار ، حقوق الاقليات ومنع الصراع ، دستور العراق : العلاقات الاثنية والدينية ، ترجمة سعيد عبد المسيح شحاته ، (د.ن) ، (د.ت) ، ص3. ، وكذلك سناء عبد طارش النظام السياسي واثره في السلطات العامة في دستور جمهورية العراق 2005 دراسة مقارنة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد1 ، 2023 ، ص 453–456

[54] – عبد الله زاهي الراشدان ، التربية والتنشئة والتعليم ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص17 .

[55]- Inass Abdulsada Ali, Feminist Theorizing in the International Relations Discipline, Journal of International Women's Studies , voll25, iss2. Artical13. Bridgewater State University, 2023. P.

[56] – حسين علي حمدان ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز الوطن للدراسات ، العدد 8 ، بغداد 2009 ، ص39–40.

[57]– شيماء حسين عبيد ، دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في التحول الديمقراطي العراقي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة ) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2014 ، ص104 .

[58]– الملخص التنفيذي لتقرير اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم ، وضع تصورات عقد اجتماعي جديد لمستقبلنا معاً للتربية والتعليم ، صدر في عام 2021 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعليم والثقافة( اليونسكو) ، فرنسا ، ص9–10 و ص7.

[59]- Batool H. Alwan, Sana K. Qati and Inass A. Ali, Iraqi Women's Leadership and State-Building, Journal of International Women's Studies, vol.22, iss.3, article 3, Bridgewater State University, Bridgewater, 2021, p.

[60] – الملخص التنفيذي لتقرير اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم ، مصدر سبق ذكره ، ص9–10.

[61]– ينظر الى– فاضل عباس المحمداوي ، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية ، المجلة السياسية الدولية الجامعة المستنصرية ، العدد 31–32 ، 2016 ، ص97. وكذلك مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، دعوة الى السلام عن ثقافة السلان واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى ، القاهرة ، 2017 ، ص22 .

[62] -فراس عبد الكريم محمد ، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد 62 ، 2020 ، ص142 .

[63]– علياء احمد جاسم ، الاصلاح الاقتصادي وابعاده في التغيير الاجتماعي منظور سوسيولجي لنظرية الاقتصاد والتغير مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد 39 ، 2018 ، ص944 .

[64]– ثامر عبدالعالي كاظم ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة المثنى ، العدد1 ، 2017 ، ص91 .

[65] – اديب قاسم شندي ، ايديلوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء انموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول : التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2017 ، ص33.

[66] احمد طه الجميلي وحميد حسن خلف ورياض احمد خلف ، تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه دراسة تحليلية للفترة (1990–2010 ) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 39 ، 2017 ، ص277 .

[67]– محسن حسن علوان ، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الانبار ، المؤتمر العلمي الثاني ، عدد خاص ، ص136 .

**المصادر**

1. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، مطابع جامعة الموصل ، 1984 .

2. احمد طه الجميلي وحميد حسن خلف ورياض احمد خلف ، تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه دراسة تحليلية للفترة (1990–2010 ) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 39 ، 2017 .

3. احمد غالب الشلاه ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكاليات البناء والاستمرارية ، ط1 ، الساقي للطباعة والتوزيع .

4. اديب قاسم شندي ، ايديلوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء انموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول : التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2017 .

5. اسراء علا الدين نوري وحسين علي عثمان ، النظام السياسي في العراق الازمات – السياسات والمعالجات ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 63 ، 2020 .

6. اسعد طارش عبد الرضا ، الحراك السياسي في العراق واثره على التنمية والامن ، المجلة السياسية والدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 53 ، 2022 .

7. الاعلام العراقي في انتخابات2021 تغطية تحت المجهر ، المرصد العراقي لحقوق الانسان قسم الحريات الصحفية ديسمبر 2021 ، مؤسسة فريدريش ايربت ، مكتب الاردن ، 2021 .

8. الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

9. ايمان حمادي رجب ، التعايش السلمي في المجتمع الموصلي دراسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي ، مجلة اداب الفراهيدي ، جامعة تكريت ، العدد 38 ، 2019 .

10. باسل حسني، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتدم في سياق جديد ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ورقة تحليلية، 30 /9 /2021.

11. بتول حسين واحمد عدنان عزيز , التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع ، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ، عمان ، مجلد 46 ، عدد 2 ، ملحق 2 ، 2019 ، ص .

12. ثامر عبدالعالي كاظم ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة المثنى ، العدد1 ، 2017 .

13. ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .

14. جاريث ستانسفيلد ، العراق الشعب التاريخ السياسة ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2009 .

15. جون لوك ، في الحكم المدني ، اللجنة الدولية للترجمة ، مصر ، 1959.

16. حسين علي حمدان ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز الوطن للدراسات ، العدد 8 بغداد ، 2009 .

17. رائد نافع فضل ، دور التنشئة الاجتماعية– السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية العراق انموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية .

18. رعد ناجي الجدة ، الكارثة الدستورية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 .

19. زيد عدنان محسن العكيلي و أمير مالك مليوخ ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي ( العراق بعد عام 2005 أنموذجا ) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 48 ، 2017 .

20. زينة علي احمد ، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق ، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ، 30 تشرين الاول 2021 .

21. سناء عبد طارش النظام السياسي واثره في السلطات العامة في دستور جمهورية العراق 2005 دراسة مقارنة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد1 ، 2023 .

22. شمال احمد ابراهيم ، اشكالية الديمقراطية الاستراتيجية في العراق ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية العراق 2013 .

23. شيماء حسين عبيد ، دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في التحول الديمقراطي العراقي بعد عام 2003 رسالة ماجستير (غير منشورة ) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2014 .

24. صالح حسين علي العبد الله ، حال المواطنة في ظل المحاصصة الطائفية ، المكتب الجامعي الحديث (د.م) 2019 .

25. صالح ياسر ، ورقة سياسات ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فردريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، تشرين الثاني 2013 .

26. صباح كريم رياح ، نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 10 ، 2008.

27. طه حميد حسن العنبكي ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق ، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل اعمال المؤتمر العلمي السنوي الاثني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطية ، بتاريخ 2011/4/5 ، مطبعة ره هه ند ، السليمانية .

28. عبد الكريم هشام ، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية : بين "الفاعلية الحكومية والاداء الديمقراطي ، مجلة اتجاهات سياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد2 ، برلين ، 2018 .

29. عبد الله زاهي الراشدان ، التربية والتنشئة والتعليم ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 .

30. علي الربيعي ، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، 2007 .

31. علي سعدي عبد الزهرة ، الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021 : دراسة تحليلية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021 ، بغداد .

32. علي عبد الهادي سالم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 9 ، 2012 .

33. علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 9 ، 2012 .

34. علي هادي عباس و اميرة سعيد زباك ، العقد الاجتماعي عند جون لوك واثره في بناء صورة المجتمع ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد 4 ، 2020.

35. علياء احمد جاسم ، الاصلاح الاقتصادي وابعاده في التغيير الاجتماعي منظور سوسيولجي لنظرية الاقتصاد والتغيير مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد 39 ، 2018 .

36. علياء احمد جاسم ، الاصلاح الاقتصادي وابعاده في التغيير الاجتماعي منظور سوسيولجي لنظرية الاقتصاد والتغير مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد 39 ، 2018 .

37. عمار جعفر مهدي العزاوي ، الامن الاقتصادي في العراق، هل ستحقق خطة التنمية 2018–2022 الهدف المنشود وطنيا ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، 2017/10/20 ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.alnahrain.iq/post/126

38. فاضل عباس المحمداوي ، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية ، المجلة السياسية الدولية الجامعة المستنصرية ، العدد 31–32 ، 2016 ، ص97. وكذلك مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، دعوة الى السلام عن ثقافة السلان واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى ، القاهرة ، 2017 .

39. فالح عبد الجبار ، حقوق الاقليات ومنع الصراع ، دستور العراق : العلاقات الاثنية والدينية ، ترجمة سعيد عبد المسيح شحاته ، (د.ن) ، (د.ت) .

40. فراس عبد الكريم محمد ، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد 62 ، 2020.

41. كاظم على مهدي ، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 56 ، 2023 .

42. محسن حسن علوان ، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الانبار ، المؤتمر العلمي الثاني ، عدد خاص .

43. محمد الحديثي ، الانتخابات العراقية 2021: متغيرات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، المعهد المصري للدراسات / تحليلات سياسية ، 24/ 11/ 2021 .
44. محمد عبد الجبار الشبوط ، دور الاحزاب السياسية في اعادة بناء الدولة : الحالة العراقية انموذجاً ، مجلة حوار الفكر المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 16 ، بغداد ، 2011 .
45. محمود غالب سعيد ، علي البكاري ، الاصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2014
46. الملخص التنفيذي لتقرير اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم ، وضع تصورات عقد اجتماعي جديد لمستقبلنا معاً للتربية والتعليم ، صدر في عام 2021 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعليم والثقافة( اليونسكو) .
47. مها قيس جابر ، الدستور ودوره في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 43 ، 2021
48. مؤيد الخفاف ، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2004 وحتى نيسان 2005 ، مجلة الباحث الاجتماعي جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، العدد2 ، 2006
49. نبيل محمد سليم ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 75 ، 2018
50. نعمان منى ، قراءات في الدستور العراقي ، في مجموعة باحثين ، مأزق الدستور العراقي ، : نقد وتحليل معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2006 .
51. نوح عز الدين عبد الرزاق ، الاعلام العراقي ومكافحة الفساد : رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة اشكاله ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد 15 ، بغداد 2010 .
52. وزارة التخطيط العراقية ، استراتيجية التخفيف من الفقرفي العراق (2018-2022) متاح على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية -chrome extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mnpcd.g

ov.iq/assets/files/poverty/prs_ar_2018.pdf تاريخ الزيارة 2023/11/15

53. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء متاح على الرابط الالكتروني https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55 تاريخ الزيارة 2023/11/15

54. Batool H. Alwan, Sana K. Qati and Inass A. Ali Iraqi Women's Leadership and State-Building, Journal of International Women's Studies, vol.22, iss.3, article 3, Bridgewater State University, Bridgewater, 2021.

55. Inass Abdulsada Ali, Feminist Theorizing in the International Relations Discipline, Journal of International Women's Studies , voll25, iss2. Artical13. Bridgewater State University, 2023.

56. Georges Lefebvre , The French Revolution From its origin to 1799 , Paris, 1956

57. Muntasser Majeed, Hybrid regimes: An Overview, the Islamabad Policy Research Institute Journal, 2022.